جهـــــود هنـــــد أبـــو الشعـــــر فـــي التوثيق.. منهج لاستشراف المستقبل

حسين دعسة *

نقف أمام نموذج أكاديمي، علمي، ثقافي مختلف، لكنه ليس أهم ما قدمته الدكتورة هند أبو الشعر، من عشرات المؤلفات والكتب والتحقيقات، بقدر أهمية تلك التجربة الثرية، في تغيير نمط العمل في التوثيق وتحقيق المخطوطات، والتوعية التراثية، والمدونات كالسجلات والصور وحتى السرديات الشفاهية.

في وجودنا مع هند، نحن نبتهج لدعوتها التي أعلم أنها أطلقتها منذ سنوات طويلة.

من يشتغل في علم الوثائق والتوثيق، وتحقيق التراث، يتأمل كيف تصل شخصية علمية وثقافية إلى حد الدعوة إلى منهجية جديدة في كتابة التاريخ، وتزيد، بكل ثقة، أننا في الأردن، نحتاج مثـــل هذه

* كاتـب وإعلامي وفنان تشكيلي أردني.

المنهجية، وذلك أحق احتفاءً ونحن نحاول النظر في تاريخ الدولة الأردنية، في مسارات المئوية الثانية.

بين عام ومائة عام، وصولًا إلى ذروة القوة والتنمية، هناك في الوسط، لحظة تأمل وارتكاز، ومفاصل تاريخية حضارية، وأكاد أجزم، أن الدكتورة هند أبو الشعر، في مسيرتها الأدبية والأكاديمية والعالمية، والإعلامية، رصدت حاجة الأردن إلى ما يشبه الحماية للموروث الواسع من الصور والمدونات والرسائل والمخطوطات، التي كانت وثائق «منفلتة»، يحتار بها الناس، فما الحل؟ وما هو شكل الحماية، التي صرخت من أجلها د. هند أبو الشعر؟

وهنا أستعيد ما كتبته د. هند العام ١٩٩٠، ضمن مقالاتها، فثمة مقالة في جريدة الرأي عنوانها (الفضائيات سحبت البساط من تحت أقدام المؤرخين)، التي أثارت استهجان المشتغلين بتدريس ودراسة التاريخ آنذاك، واعتبروا أن ما كتبته يمثل حالة من الكتابة الصحفية لجذب القراء، «وتبين لي ـ تقول د. أبو الشعر ـ أن التجديد أو الدعوة له، في كتابة التاريخ حقل ألغام لا يمكن العبور من خلاله إلا بخسائر حقيقية».

كان ثمة إصرار من الباحثة، وعين الإعلامية، وحساسية كاتبة القصة، ومن يدها التي تحمل الريشة، والأخرى التي تنبش في معنى أن تكون موثقًا، أو محقق تراث أو ثقافة، أو دارس مخطوطات.

لهذا؛ قالت في دعوتها: «والآن، وبعد مرور ثلاثين عامًا على هذا الطرح المتقدم، أجدني أجدّد الدعوة، وبقوة، نحو التجديد بلا تأخير في كتابة التاريخ في الأردن، وأدعو للعبور إلى المستقبل مع دخولنا المئوية الثانية من عمر الدولة الأردنية».

الموثقة تعلم، وقد عملت وأنجزت، وكانت تتابع مونتاج الصفحات واختيار الصور والشروحات؛ لتنير كوة يدخل منها النور الإلهي. لهذا، لم تمل من دعوتنا، إلى وضع محددات

تساهم، عند تجربة توثيق هذه التجربة وتقييمها، بما في ذلك عشرات الجهود والمحاولات، في إنارة درب التوثيق الحقيقي. كل ذلك بالنسبة لجهود د. هند أبو الشعر، وقفة ضرورية، تقصدها بهدف يسمو بكل المنجز، لوضع «الرؤية المستقبلية التي يجب علينا أن نرسخها ونعمل على تطويرها، في كتابة تاريخ الأردن»، عمومًا، وفي الدلالات الخاصة والأهلية، والأدوار الأكاديمية، خصوصًا.

* في قمة التجربة، خاضت الباحثة في عمل مضن، قوامه استمرار واختلاف في المعطيات، التي كثيرًا ما أعادت د. هند إلى المربع الأساس لعمل أي باحث موثِّق، بل وأعادتها إلى دراسة تقييم (كتابة تاريخ المئوية الأولى)، تلك المحاولة التي تعد أول جهد عربي في فهم عمل «التوثيق»، وصولًا إلى حفظ أي جهد بشري في هذا المجال، وحمايته وترميمه، فمرت بتجارب متعددة، وذكية، جعلتها تتوقف، وهي في قمة عملها وقدراتها الأكاديمية في التوثيق؛ لتقول: «علي أن أتوقف عند المفاصل الآتية:

أولًا: علينا أن نكتب للجيل القادم بمنهجية يتقبلها ويفهمها؛ لأننا نكتب للمستقبل، ولا يجوز لنا أن نستمر في الكتابة بلغة القرن التاسع عشر أو العشرين، ذلك أن غالبية الذين يكتبون تاريخ الأردن اليوم تتلمذوا على أيدي أساتذة من أبناء النصف الثاني من القرن العشرين، وتعلموا منهم المنهج الذي دربهم عليه أساتذة ولدوا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ولا يعقل أن نكتب للجيل القادم بلغة ما قبل العولمة والثورة الرقمية، وهو جيل يتعامل مع عالم افتراضي، ولا يمكنه أن يتواصل مع فكر وطرح ما قبل الثورة الرقمية، ولا يمكن لنا أن نستمر في الكتابة لأنفسنا، ومن دون رؤية مستقبلية.»

* في هذا العمل، نصل إلى حوار عن جدوى عمل الموثق، كمؤشر على قوة التنمية المستدامة، ثقافيًّا، وأكاديميًّا، وأثر ذلك على الأجيال.

وأما ثانيًا، فتنظر د. هند إلى فلسفة المنطق، سعيًا إلى ارتباط وثيق بين العالم الموثق، واجتراح منهج أو دليل، أو تدريب ما، فهي تصر على: أن هذه الرؤية «تجعلنا نُطوّر المنهج، ونفكر بعقلية القادم، ونستوعب بالتالي التطورات التقنية التي فرضت نفسها على الأجيال كافة، فلا نقبل أن يبقى المؤرخ خارج إطار التقنيات، ليكتب بلغة ما قبل الثورة التقنية، وهذا يتطلب إتقانه كل ما هو جديد وتطويعه لإثراء تجربته، وهذا تحدٍ كبير للجيل الذي كتب في أواخر القرن العشرين قبل تفجر عالم المعرفة، وانتشار الانترنت، ودخولها في كل تفاصيل حياتنا، ولا بد لنا من الاعتراف أن الهواتف الخلوية حلت محل الصحفي، ونقلت بالصوت والصورة الأحداث وبثتها في مشارق الأرض ومغاربها، ولم يعد انتظار أخبار الصحيفة الورقية مسألة مقبولة تؤرقنا، بل أصبح كل من يحمل هاتفًا ذكيًّا مصدر معلومة مباشرة بالصوت والصورة، فكيف نتعامل مع هذا الواقع الذي قلب الدنيا رأسا على عقب..؟ وأين هو عالم الرواة وشهود العيان من سطوة الكاميرات الرقمية الذكية وسرعة البث على الانترنت..؟ وأين هي المعايير التي نعرفها؟ وكيف نتعامل مع هذا الواقع الجديد بكل مقاييسه..؟»

* هذه أسئلة صاحبة التجربة..، وهي التي تتوافق، في مقولاتها/ تجاربها العملية، بلغة تعلي شأن أي صلة، مع أثر (فهم الاقتصاد المعرفي والحوار العلمي، بكونك موثقًا)، وبالتالي:

ثالثًا: «لا يمكن القبول باستمرار كتابة التاريخ الاقتصادي، مثلًا، بعيدًا عن الإحصاءات والأرقام والأشكال البيانية والجداول. إن دراسة اقتصاد الأردن، في أواخر العهد العثماني، وإطلاق الأحكام التقليدية عن حجم الظلم والضرائب الفادحة التي فرضتها الدولة العثمانية على أهالي بلاد الشام، ومنهم أهالي شرق الأردن، غير مقبول أبدًا من دون العودة إلى دفاتر المالية، وحجم الضرائب، ومقدارها بالرقم، وتحليل هذه الأرقام لكتابة الواقع الاقتصادي بدقة مقنعة، وهذا هو الخطاب المباشر والسليم لكتابة تاريخ هذه الحقبة بلغة الجيل القادم،

الذي لا يمكنه أن يقبل إطلاق أحكام عامة تؤكد أن الدولة العثمانية فرضت ضرائب فادحة وأرهقت الفلاحين والتجار، الرقم هو الفيصل. وأذكر أنني عام ١٩٩٨ م نشرت بحثًا في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لقضاء عجلون من ١٩٢٨ م ـ ١٩٣٨ م، استنادًا إلى عقود الزواج، ونشرته في مجلة المنارة الصادرة في جامعة آل البيت، واعتمدت فيه على الإحصاء، والجدولة، والأشكال البيانية، بتحليل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية من خلال عقود الزواج، فأثار هذا استياء الزملاء واعتراضهم، لكنني أدخلت هذه المنهجية في رسائل الطلبة الذين أشرفت عليهم، وهو ما أصبح اليوم حالة مطلوبة، كما أنني استخدمت الصحافة منذ عام ١٨٧٦ م مصدرًا للدراسة، مما أثار غضب أحد أساتذة التاريخ التقليديين، الذي قال لي: بعد روايات الطبري في دراستك للماجستير مع الأستاذ الكبير عبد العزيز الدوري، تجعلين الصحافة مصدرًا..؟ وكانت دراستي التي اعترض عليها تدرس تأسيس الدولة الفيصلية في دمشق من خلال الصحيفة الرسمية للدولة وهي «العاصمة»، التي قمنا بنشرها في جامعة آل البيت، وأصبحت الآن مصدرًا رئيسًا لدراسة المملكة السورية في دمشق.»

* تخط الموثقة دراية التجربة، بدلالة الأثر، سواء ما طرح في المكتبات أو حفظ في المراجع، أو ما شكل رسالة؛ لتنطلق الموثقة، بروح تجمع بين التجربة، ومعطيات جديدة فرضتها النتائج، إلى جانب هذا الواقع الرقمي، فتؤكد، بل تستصرخ:

رابعًا: «البحث عن مصادر جديدة لإعادة كتابة تاريخ المئوية الماضية مسألة أساسية؛ لأن ما كُتب في تاريخ الإمارة والمملكة الأردنية الهاشمية، استخدمت فيه مصادر محددة، ونحن مع الدعوة لإعادة كتابة هذه المرحلة التأسيسية في حياة الوطن، ولكن مع التجديد بالبحث عن مصادر جديدة وتحليلها، لتقديم فهم جديد لهذه التجربة الجمعية التي نتشارك جميعًا بها، على أن يتم تطوير الأدوات وتحديث التقنيات، لتتناسب مع خطابنا للجيل القادم.»

*.. أيضًا، تضعنا جهود التجربة، بكل مدوناتها أمَام أمانة تحدي فهم عديد القضايا البحثية ـ بكل مرارة التجارب ـ فتطرق جدار الخزان، لدعوة جادة، إلى نبش مختلف في كل ما نمتلك:

خامسًا: «ما زالت المصادر المحلية غير مدروسة، فإن سجلات ملكية الأرض والطابو والتسوية لم تدرس مرحلة الإمارة، ولا مرحلة المملكة الأردنية الهاشمية، مع أن هذا المصدر هو مفتاح كل الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، فإذا لم تفتح هذه السجلات للبحث الجاد والتحليلي، فإن كل ما يكتب في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يظل حالة هامشية وبعيدًا عن الدقة، وهذا المصدر يحتاج إلى باحث جاد ورصين، ولديه القدرة على التحمل. ومن تجربتي باستخدام سجلات الطابو العثمانية، أجد أن من الضرورة بمكان استمرارية دراسة ملكية الأرض وعلاقتها بالزراعة، وبالطبقات الاجتماعية في عهد الإمارة، خاصة وأن ملكية الأرض شهدت تجربة (تسوية الأراضي) التي غيرت من حالة المشاع التي كانت تحدّ من استخدام الأرض وتطوير استثمارها، ومع الأسف، فإن سجلات التسوية ما زالت محفوظة في دائرة الأراضي بلا تصنيف، وقد مرّ عليها أكثر من ثمانين عامًا دون أن تتم دراستها بالمنهجية المطلوبة، وأعتبر أن التوجه لدراسة هذا المصدر سيُحدث ثورة حقيقية في كتابة تاريخ الأردن ما بعد عام ١٩٣٥ م وحتى اليوم، شريطة أن يتمّ استخدام الإحصاءات وتطويع الأرقام والأشكال البيانية للمنهجية الجديدة في كتابة هذا المحور المفصلي في حياتنا.»

* وعلى ذلك، نكتشف، أو من الواجب العلمي، أن نقف لتكريم وحماية قامات علمية (وثقت)، ومارست دورها الإنساني في الاندماج، مع واقع حضاري، يفتح الأبواب أمامنا:

سادسًا: «إن الجهود الفردية هي الغالبة على التأريخ للأردن، وغالبية ما يكتب يندرج تحت دراسات لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، وهذا حسن، لكنه لا يمثل خطًّا متصلًا، فإن غالبية الباحثين يعملون للحصول على الدرجة العلمية ولا يحفرون في مسارهم بعمق،

وغالبًا يكون هّم الترقية ونشر الأبحاث المُحكّمة في مجلات غير متداولة بصورة شعبية هو الهاجس الذي يحرك فئة الباحثين، الذين تبذل الجامعات جهودًا أكاديمية لتأهيلهم للحصول على المنهجية المطلوبة التي تؤهلهم للكتابة في التاريخ، وهذا التوجه في الكتابة يستحق التقييم لتطويره.»

*.. كموثقة، عانت علميًّا وأكاديميًّا، وصحيًّا، فواجهت «الموثقة» صعوبات العمل مقترنة بمؤسسة ما، ونحن نفتقد، لوجود(كيان مؤسسي جامع).. وعليه:

سابعًا: «لا بد من وجود توجه مؤسسي لوضع خط متصل للتأريخ للأردن، ومع أن لدينا مؤسسات أكاديمية وبحثية، لكنها مثل الجزر المعزولة، ولا توجد استراتيجية مشتركة ووطنية لرسم مثل هذا التوجه وتنفيذه، وهذا يحتاج لقرار على مستوى فعال، علمًا أن بعض المؤسسات تبنت خطة ونشرت مجموعة من الكتب في التأريخ للأردن، مثل مؤسسة آل البيت، ضمن المشروع الكبير للجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن.»

* في مسيرة طويلة واندماج مع الشأن الثقافي، والإعلام، والتوثيق، والعمل الجامعي، عاينت د. هند، طبيعة مختلفة، من العلاقة بين (العالم الموثق والمؤسسة)، وكانت التجارب متباينة، لا ناظم لها:

ثامنًا: «مع أنني مع هذا التوجه لتفعيل دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية، لكن المشكلة الدائمة في مثل هذا العمل المؤسسي ارتباط المؤسسات بالأشخاص، وهذا هو عيب العمل الإداري في الوطن في نصف القرن المنصرم، إن المؤسسات لا تعمل بروح المؤسسة، بل بسلطة المدير الذي تنتهي بمدة إدارته خطط المؤسسات، وغالبًا لا يقوم المدير بتدريب مَن يخلفه من الصف الثاني، وهذه المشكلة عيب كبير في كل العمل المؤسسي، ولا نستثني المؤسسات البحثية والأكاديمية.»

* موثقة، مس روحها حبر وكوبيا وتربة الورق، وعالم أسرار السجلات، فوقفت، لتتبرج، وتتجمل، أمام حقيقة تواجهنا، بل تشل رغبة أي موثق:

تاسعًا: «مراكز التوثيق لدينا محدودة جدًّا، واعتمدت على جهود فردية، ولا توجد لها خطط مستقبلية، والأساس أن تكون مراكز متطورة ومنفتحة على المتغيرات الجديدة، ففي الوقت الذي يتم تحديد كيفية الإفادة واستخدام الوثائق والسجلات من قبل الإدارات، يجد الباحث اليوم أنها متاحة على الشبكة العنكبوتية، وبلا مقابل، فعند بحثي عن السالنامات الناقصة لدي، وفرحتي بالحصول عليها من خلال زيارتي للأرشيف العثماني، فوجئت بأنها متاحة، بلا مقابل وبلا سفر، في جامعة ميغيل بكندا على موقعها.. وأما المكتبة الوطنية فتحتاج لرؤية جديدة وتطور تكنولوجي متقدم؛ لتكون في الموقع المتقدم في التوثيق والحفظ لمنجزاتنا وتراثنا.»

* لله درك، فقد توجت تجربة عقود، ونظر، وقلب، لتنيري واقعنا، بكل تجلياته المشتتة، الذي ما زال يحتاج، بتجربة منتجة، إلى كيفية النظر إلى المستقبل:

عاشرًا: «إن واقع أقسام التاريخ في جامعاتنا الحكومية يحتاج إلى تثوير، وذلك للأسباب الآتية:

أ. الطالب المقبول في القسم هو من ذوي المعدلات المنخفضة عادة، وهذه خطيئة ترتكبها الجهات العليا بتصنيف دارس التاريخ ضمن التخصصات الأقل حظًّا، ومن التخصصات الراكدة.

ب. ما زالت الخطط قاصرة عن تقديم تحفيز حقيقي للطالب، وما زالت أساليب التدريس تقليدية وضعيفة، وما زلنا نكرر للطالب أن العرب كانوا في عصر الجاهلية قبل الإسلام، بحيث يتم إلغاء الحضارات التي عرفتها البلاد العربية قبل ظهور

الإسلام، علمًا بأن عرب الجنوب كانوا تجارًا قبل ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، ويحتكرون تجارة الشرق الأقصى، وعرب الشمال كانوا تجارًا تصل تجارة مكة إلى الحبشة عن طريق مراكب وميناء لقريش، وكان الأنباط يصلون بتجارتهم إلى روما، وكان عرب ما قبل الإسلام يعرفون الحضارة الفارسية والحضارة البيزنطية، أما إذا كان المقصود بالجاهلية جهل الدين فهذا غير صحيح؛ لأن القبائل العربية كانت مسيحية، وكانت اليهودية والمسيحية معروفتين في شبه الجزيرة، وما زلنا نُعلّم طلبة الجامعات أن العرب كانوا يعيشون في حالة جهل قبل الإسلام، ونلغي بذلك عالم الحضارات، ونحول العرب إلى قبائل متنقلة وجاهلة..!

ج. واقع الدراسات العليا غير مقبول، فالموضوعات تتكرر من دون وضع نظرة مستقبلية تخدم الباحث والمؤسسة والوطن معًا، ما زال طلبة الدراسات العليا يختارون مواضيع مكررة، ويضيعون الوقت والجهد والمال، وما زالت الأقسام تقبل الرسائل الضعيفة، وتمنح باسمها الشهادات بالتفوق، بحيث أن ناتج هذه الأقسام رسائل تقليدية ولا جديد فيها، والمؤسف أننا ما زلنا نقبل الرسائل المسروقة أو التي يشتريها الطالب من المكاتب.

د. لا يتم انتقاء الكفاءات المميزة للتدريس، وأصبح الذين يُدرّسون في أقسام التاريخ هم من الدرجة الثانية، بعد أن كانت أقسام التاريخ في الجامعات الأردنية تضم عمالقة الباحثين العرب، ومن الذين يحملون تدريبًا راقيًا في المنهجية من الجامعات الغربية، وهذا الأمر ينعكس الآن على الأقسام، خاصة في جامعات الأطراف، فطلبتها من قرى المحافظة وأساتذتها من المنطقة نفسها، وربما أصبحت العلامات العشائرية هي الرائجة مع الأسف، وهذا هو الواقع بلا تجميل..!!!

هذه المفاصل التي أردت طرحها تقدم الفكرة التي أردت تقديمها قبل تناول تجربتنا في التأريخ للأردن في المئوية الأولى من عمر الدولة.»

التجربة خلال مائة عام:

«١. كان أقدم ما كتب في تاريخ الأردن، ما قدمه الأرشمندريت بولص سلمان في التأريخ للأردن سنة ١٩٢٢م، لكن كتابه غير منشور، وتبعه الزركلي في «عامان في عمان»، إلا أن تجربة الكتابة الجادة في تاريخ الأردن كانت سنة ١٩٣٥ م عندما ألف الكولونيل بيك باشا وهو رجل عسكري، كتاب (تاريخ شرق الأردن وقبائلها)، وقام بتوثيق أصول العشائر على أرض الأردن بحسب الرواية المحلية، ونعتبره أول مَن دوّن الرواية المحلية للسكان على أرض الإمارة.

٢. يمكن اعتبار التأريخ ما قبل نشوء الجامعات والمراكز الأكاديمية، حالة فردية، وكان سليمان الموسى الذي قدم جهودًا كبيرة ومُقدرة دون أن يكون لديه تدريب أكاديمي ومنهجي، حالة خاصة، فقد حفر بالعمق وبشكل متتابع، كما كان لكل من البدوي الملثم، وروكس بن زائد العزيزي، وعيسى الناعوري، دورهم في هذا الخط الذي يمثل الجمع بين الأدب والتأريخ.

٣. نقطة التحول كانت بإنشاء الجامعة الأردنية، وتأسيس قسم التاريخ، وحضور مجموعة مميزة من الأساتذة العرب من المؤرخين المشهود لهم بالتفوق، وتبع ذلك تأسيس الدراسات العليا عام ١٩٧٢ م، ومنح درجة الماجستير لطلبة القسم، وفي الوقت نفسه تمّ تأسيس مركز الوثائق والمخطوطات الذي وفر للدارسين فرصة ذهبية بتصوير السجلات والوثائق التي تخص تاريخ بلاد الشام، بما فيها الرسائل الجامعية

من العالم كله، كما تزامن هذا مع عقد أول مؤتمر لتاريخ بلاد الشام الذي يعدّ علامة فارقة في كتابة تاريخ بلاد الشام بعامة، والأردن على وجه الخصوص.

٤. تبع هذه الخطوات التأسيسية، فتح جامعات أردنية جديدة، اليرموك ومؤتة والهاشمية وآل البيت والحسين، وكلها أسهمت في رفد حركة البحث والتأليف في تاريخ الأردن، ونتوقف هنا عند ما يأتي:

أ. ارتبط الاتجاه بالبحث في تاريخ الأردن بدراسة الدكتور يوسف الغوانمة لتاريخ الأردن في العهد المملوكي، ودراسة الدكتور محمد عدنان البخيت لدرجة الماجستير بدراسة مملكة الكرك في العهد المملوكي أيضًا، وذلك في الستينيات من القرن العشرين. وفي حين استمر الدكتور غوانمة بالبحث في تاريخ إربد والحفر في العهد المملوكي، توجه الدكتور البخيت نحو العهد العثماني، وقدم دراسات من خلال السجلات العثمانية لبعض النواحي في لواء عجلون في القرن السادس عشر الميلادي، وكانت أولى الدراسات في تاريخ الإمارة للدكتور علي محافظة، من خلال الوثائق الغربية والجريدة الرسمية عام ١٩٧٢ م، وتبعه الدكتور محمد محافظة بدراسة تاريخ الإمارة، والدكتور محمد الصلاح بدراسة تاريخ الإدارة في أول توجه لدراسات جزئية، وهي خطوات تأسيسية تستحق التقدير.

ب. كانت الخطوة الراسخة بالتوجه نحو دراسة تاريخ الأردن مع التسعينيات من القرن العشرين، بقيام مجموعة من طلبة الدكتوراه في الجامعة الأردنية، بتوجيه من المشرف الدكتور محمد عدنان البخيت، بدراسة قصبات الأردن في العهد العثماني (عمان، السلط، إربد، الكرك، معان، البلقاء، وعجلون) وتميزت هذه الدراسات بالجمع بين المصادر، وفتح سجلات المحاكم الشرعية وسجلات

الطابو والتسوية، وسجلات الكنائس، والمذكرات وكتب الرحلات والمدارس ودفاتر المالية، وهم نوفان الحمود السوارية، وجورج طريف داود، وهند أبو الشعر، وعليان الجالودي، ومحمد سالم الطراونة، وقد نشرت هذه الرسائل وكانت أساسًا لمجموعة لاحقة من الرسائل الجامعية التي حذت حذوها، وكانت أرضية صلبة لمنهجية جديدة في كتابة تاريخ الأردن، وبدأت دراسة تاريخ الأردن تأخذ المنحى الأكاديمي، وأحب هنا أن أنوه بدور المؤسسات في نشر هذه الرسائل، ومنها وزارة الثقافة، والبنك الأهلي، وجامعة آل البيت، كما أن لوزارة الثقافة في مشروعها الرائد (مكتبة الأسرة) الدور الأكبر في تعميم هذه الكتب التي تصل إلى القارئ بأقل الأسعار وأفضل المواصفات الفنية.

ج. من المفاصل الرئيسة في ربع القرن الماضي، نشر وتصنيف وثائق الديوان الملكي، ضمن سلسلة الوثائق الهاشمية التي وصلت اليوم إلى أربعين مجلدًا وثقت لتاريخ الأردن في عهد الملك المؤسس من ١٩٢١ م ـ ١٩٥١ م، وقد بدأ المشروع عام ١٩٩٣ م، وما زال مستمرًا بإشراف الدكتور محمد عدنان البخيت، وإعداد وتصنيف هند أبو الشعر، ويقوم على جمع وتصنيف الوثائق ونشرها في محاور، من دون التدخل في الوثيقة، وهذه خطوة منهجية تقدم فيها الوثائق مصنفة للباحث، وهي حالة فريدة في الوطن العربي، ومن الجدير بالذكر أن هذه الوثائق في الديوان الملكي تمثل أيضًا وثائق الدولة، وهي وثائق رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، وغيرها من الوزارات؛ لأن أرشيف الديوان الملكي يضم كل المراسلات بين الديوان ومؤسسات الدولة، ما يوفر للباحث فرصة ذهبية لا مثيل لها.

إن هذه المفاصل التي أوردتها هي محطات تستحق الدراسة التفصيلية، ومع أن هناك

بعض الجهود الفردية في دراسات تاريخ الأردن من غير المختصين في دراسة التاريخ، إلا أن بعضها أخذ طابع تلميع العشائر أو الجهات، وهو وإن كان يحمل صفة التوثيق إلا أن الحاجة لتقديم الدراسات الموضوعية والمنهجية والمستقبلية هي الحالة المطلوبة، التي تقوم على دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية وهي كثيرة، خدمة للوطن الذي يستحق منا كلنا توظيف جهودنا الفكرية والعلمية، وكلها جهود تصبّ في كتابة تاريخ الوطن وتوثيق جهود الأجيال بمسيرة المئوية التي نعتز بها ونعززها.

هذه دعوة للعبور إلى المستقبل بأمان، لإعادة كتابة تاريخ الأردن مع المئوية الثانية للدولة الأردنية.»

تقول د. هند، هنا، كأنها تضع خططًا للمستقبل: «وواضح أن هذه الدعوة تعتمد على ما يأتي:

١. تثوير واقع المؤرخ وأدواته وثقافته الرقمية.

٢. تحديث منهجيته في التعامل مع المصادر.

٣. اطلاعه على المنجزات العالمية بلغات أجنبية، والإفادة من منهج المؤرخين من كل الجنسيات، خاصة وأن قواعد البيانات من مجلات متخصصة وسجلات وكتب متوفرة في المكتبات الجامعية التي توفر لأعضاء هيئة التدريس سهولة الوصول إلى هذه القواعد، التي تنفق عليها مكتبات الجامعات الرسمية ملايين الدنانير، والتي تصل إلى عضو هيئة التدريس إلى مكتبه على جهازه بكبسة زر، وأذكر بمرارة أنني كنت مديرة لمكتبة الجامعة الأردنية ودار النشر فيها، وكنا عام ٢٠٠٧ م ندفع نصف مليون دينار لشراء قواعد البيانات وتوفيرها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ لنجد بأن أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية لا يستخدمونها، في حين أنها تمثل المصدر

الأساسي لأساتذة كليات الطب وطب الأسنان والهندسة والحقوق، لكن وصول الشبكة العنكبوتية إلى كل البيوت تقريبًا تجعل إمكانية الوصول إلى هذه القواعد ممكنة مع الاشتراك.

٤. استخدام الإحصاء وبرامج الأكسيل لاستخدامها في دراسة التاريخ الاقتصادي، وتوظيف الرقم وتحليله ليصبح لغة الخطاب المقنعة في العقد الحالي وما بعده.

٥. تغيير خطط أقسام التاريخ لتطويرها وتحسين لغة الخطاب مع الطالب، وإعداده للمستقبل لئلا يبقى تخصص التاريخ من التخصصات الراكدة.. وهي معلومة مؤسفة تبعد الطلبة عن اختيار هذه المادة الإنسانية التي لا يمكن الاستغناء عنها في التربية الوطنية المطلوبة والسليمة.

وختامًا، فإن على أصحاب القرار دراسة هذه التوجهات وتحليلها وتوظيفها للتعامل مع أقسام التاريخ في المؤسسات التعليمية، وتطبيق قواعد صارمة في منح طلبة الدراسات العليا في التاريخ درجات علمية تعتمد على قص المعلومات ولصقها، أو على شراء الرسائل عن طريق المكاتب التي يعرفها الجميع.. والتعامل، بلا محاباة، مع أعضاء هيئة التدريس الذين لا ينتجون أبحاثًا ويُدرّسون بطريقة الكُتاب، ويستخدمون الدوسيهات لطلبتهم.. فقد آن أوان المكاشفة، لتغيير الفكرة التقليدية عن مادة التاريخ، وتبديل الفكرة البشعة بعدم الثقة بالتاريخ، باعتباره يمثل التاريخ الرسمي والمحاباة.

آن أوان العبور إلى المستقبل، ورفض الجمود والاختفاء بعباءة الماضي. فلنعبر إلى المستقبل آمنين، وأقول أخيرًا: لا جدوى من الإصلاح في أي مجال في الوطن إن لم نصلح منهجنا في التفكير..و من هنا نبدأ..!»

[٢]

في العام ٢٠١٣، تشرين الثاني، نشرت د. هند أبو الشعر، مقالة، جادة، وضعت إشارات على منهاج القارئ، الموثوق، النابش في كل ما يحيط بتاريخنا:

المرأة العربية المبدعة (عنوان صادم، مثير لشهوة القراءة)، وفيه:

«لا أتحدث عن المرأة العربية المبدعة ... بل سأفتح ملفًّا جديدًا ، يرصد إبداعات المرأة العربية في القرن التاسع عشر للميلاد. وهو موضوع كتابي الجديد الذي آمل أن أنتهي منه قريبًا.

مَنْ منا يعرف أن السيدة مريم قرينة نسيم أفندي نوفل، ألفّت كتابًا عام ١٨٧٩ م، يتحدث عن تراجم مشاهير النساء، وسمّته: (معرض الحسناء في تراجم مشاهير النساء)، وقدمته هدية لحرم سموّ إسماعيل باشا خديوي مصر ، ومريم ابنة جبرائيل نصر الله نحاس، المولودة في بيروت عام ١٨٥٦ م. تلقت علومها في المدارس الإنجليزية السورية لمدة ثماني سنوات قضتها في المدرسة الداخلية ثم الخارجية، وتعلمت العربية والإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والحساب، وعام ١٨٧٣ أخذت تؤلف كتابها ورتبته على طريقة القواميس الأجنبية، وقد توفيت عام ١٨٨٨ م.

أما مريانا مراش الحلبية فشاعرة مدهشة، وهي شقيقة الشاعر والرحالة الحلبي المعروف فرنسيس مراش الحلبي، وقدمت ديوانها المطبوع عام ١٨٩٣ م، في بيروت، في المطبعة الأدبية، وطبع (بالرخصة من نظارة المعارف الحلبية ٧١٦)، وقصائدها المنشورة فيه تعود إلى سنوات ١٨٨٨ م و ١٨٧٦ م و ١٨٨١ م و ١٨٧٧ م، وأقدمها يعود إلى عام ١٨٧٤ م، ومع أن ديوانها صغير في حجمه، إلا أنه يضم قصائد جميلة، مرتبطة ببعضها، إلى السلطان عبد الحميد في عيد جلوسه، أو إلى والي حلب العثماني، ويتعلق شعرها بمناسبات محلية.

أما ما أدهشني حقاً، فسيرة السيدة أنيسة صيبعه، التي ترجمت قصة (كورين) من الإنجليزية الى العربية، في صحيفة المقتطف عام ١٨٩٥ م، ودخلت مدرسة لندن التي تعلم العلوم الطبية، بعد أن امتحنت في الدروس لتعلم الطب، ونجحت، لكنها اكتشفت أن مدرسة لندن لا تعطي الدبلوما الطبية، فانتقلت إلى (مدرسة إيدينيرج) الجامعة، وتقدمت لامتحانات السنة الأولى الطبية ومعها مئة وثلاثون طالبًا، ففازت عليهم كلهم، وكانت المرأة الوحيدة التي اجتازت الامتحانات بنجاح، وتقديرًا للسيدة أنيسة، أهدى إليها أستاذها الكيماوي المعروف (الأستاذ رمسي) كتابه الذي يتحدث فيه عن عنصر الأرغون الذي اكتشفه حديثًا! وقد قرأت مقالات لأنيسة تشير إلى الوعي والذكاء.

هذه نماذج فقط، في القرن التاسع عشر، عن حالة المرأة العربية. ويكاد لا يخلو عدد من المجلات الأدبية والفكرية الراقية في بيروت والقاهرة، من مشاركة امرأة متنورة وجريئة، كنّ يتلقين تعليمهن في مدارس أجنبية، ويتقن الأجنبية.»

[٣]

* ذاكرة أمة

وضعت الجهود العملية والنظرية، الدكتورة هند أبو الشعر، في مكانة علمية، إلى جانب كبار المحققين والموثقين. وما كتبته وألفته، أو شاركت فيه، في عشرات المؤتمرات الكبرى، لدليل على تاريخ عالمة موثقة، وأديبة فنانة، نظرت بعين الحب والرضا إلى المكان الذي تعيش، وما زالت، تعيش فيه، وجسدت إنجازها ليرتبط بدءًا من المملكة الأردنية الهاشمية، إلى ما فات من حضارة القرن العشرين، التي ذابت في الحضارة الرقمية أو (وسم المستقبل) للقرن الحادي والعشرين. وعملت هند بجد وكد؛ لأن قيمة مضامين عملها ترتقي إلى كبريات الجهود الدالة على تراث البشرية.

رصدت موثقتنا الجميلة، للحالة الاجتماعية من عادات وتقاليد، فشملت، ضمن مشاريعها، كل بقعة في الأردن، وبعثت فينا ماضيًا لتاريخ موثق ومدعم بالوثائق والسجلات، التي أخضعتها لمنطق العلم والدراسة.

[٤]

*** حالة فريدة..**

الموثقة، الباحثة والأكاديميّة الأردنيّة هند أبو الشعر، في أثناء جهودها لتأريخ الأردن، وتحديدًا للفترة العثمانيّة، وضعت كتابًا، يعد أنموذجًا أكاديميًّا لخلاصة التجارب الموثقة، ويتناول الفترة الأخيرة من تاريخ الأردنّ تحت الحكم العثمانيّ، وحمل عنوان «الأردنّ في الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): سجلّات المحاكم الشرعيّة والمذكّرات المحليّة مصدرًا»، وتقول فيه:

«أردنا تقديم الأحوال الاجتماعيّة والاقتصادية للأهالي، وهو كتاب يمكن تصنيفه بأنه تاريخ اجتماعي وإداري لشرق الأردن تلك الفترة».

ويأتي الكتاب استكمالًا واستمرارًا لمشروع أبو الشعر الذي يتناول تاريخ الأردن في العهد العثماني منذ القرن السادس عشر.

إن الدكتورة أبو الشعر، تثبت إصرار العالم الموثوق، وهي من الباحثين الأصيلين في هذه المرحلة لناحية كثافة ما أصدرتهُ من «تاريخ شرق الأردن في العهد العثماني (١٥١٦ ـ ١٩١٨)»، و«إربد وجوارها (ناحية بني عبيد ١٨٥٠ ـ ١٩٢٨)»، و«سجلات الأراضي في الأردن (١٨٧٦ ـ ١٩٦٠)»، و«الدولة العثمانية ـ بدايات ونهايات» (محررة ومشاركة)، و«دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للأردن في العهدين العثماني وإمارة شرقي الأردن».

تقول هند، في ذلك، تلخيصًا لتجربة حياة: «أما رؤيتي للأردن في العهد العثماني، فلا تنفصل عن الصورة العامة لبلاد الشام، فقد ظلت المنطقة إداريًّا تتبع لدمشق وهي مركز ولاية الشام، وكانت في مطلع الحكم العثماني، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تتبع لنظام التيمار، وهو نظام إقطاعي تُوزع فيه الدولة الأراضي على العسكريين وكبار الإداريين في الدولة بدلًا من الرواتب، مقابل أن يشرف هؤلاء على جمع الضرائب وإدارة الأراضي ضمن قوانين التيمار بدلًا من الدولة، وفي الوقت نفسه التعهد بتأمين الدولة بالمحاربين في حال الحاجة، وقد توزع العسكريون والإداريون أراضي الأردن، وكان بعضها يتبع للسلطان. هذا النظام جعل الأهالي مجرّد فلاحين يعملون في خدمة الإقطاعيين من غير أهل البلاد، وعزَلهم عن العالم، وأضعف نظام التجارة الذي كان نشطًا في العهد المملوكي، (..) ومع القرن الثامن عشر تلاشى عهد الإقطاع وحلّت بدلًا منه سلطة العائلات المحلية التي تقوم بجمع الضرائب وهم (الملتزمون)، وكان التغيير الكبير في العهد العثماني مع مجيء محمد علي باشا إلى سوريا، وطبعًا الأردن جزء منها، حيث غيّر حكم محمد علي باشا المعطيات على الأرض، واضطرت الدولة العثمانية للبدء بالإصلاحات والتحديث فيما عرف بـ(التنظيمات العثمانية) منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الدولة عسكريًّا عام ١٩١٨».

وتزيد: «إن تاريخنا عبر أربعة قرون ارتبط بنمط إدارة الدولة العثمانية، حيث عزلتنا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ضمن نظام إقطاعي جعلنا مجرّد فلاحين لخدمة التيماريين، ولم يساهم القرن الثامن عشر في تحريك الحياة العامة. خلال هذه الفترة لم تكن الدولة مسؤولة عن التعليم أو الصحة، وكان الناس رعايا لا مواطنين. إلّا أن التغيرات التي أحدثها محمد علي باشا غيّرت الكثير، وخاصة فتح المدارس الجهادية وإدخال الكتب، ونظام الانتخابات، ومحاولة تحديث النظام المالي، وكانت مقدمة للتنظيمات العثمانية ولدستور عام

١٨٧٦، ومجلس المبعوثان، وافتتاح المدارس والمحاكم المدنية. وقد أرسى الدستور قوانين التجارة والتعليم والتجنيد والمحاكم، ومع فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ انقلبت حياة الأهالي وانفتح الناس على العالم في التجارة، ودخلت السلع الأوروبية.

إن كل هذه المتغيرات تؤكد على أننا لا نستطيع معرفة تفاصيل تركيبة مجتمعنا بعيدًا عن كل هذا، إنها تؤسس لدراسة تاريخنا الحديث بعد عام ١٩١٨ مع انهيار الدولة العثمانية، ودخول جيش فيصل بن الحسين إلى دمشق وتكوين أول دولة وطنية في بلاد الشام، وأنا مثلًا لا أستطيع فهم مرحلة قيام الحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية، ومن بعد إمارة شرق الأردن، بعيدًا عن الأوضاع السابقة في العهد العثماني.

اتجهت إلى الاعتماد على مذكرات أردنيين عايشوا فترة الحرب العالمية الأولى، وتناولوا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لأهالي شرق الأردن قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، وعلاقة الأهالي بالدولة العثمانية، والهجرات الداخلية والخارجية في بعض مناطق الأردنّ، وأحوال الحرب من منظور بعض العسكريين المشاركين فيها».

ومن ينظر للجهود الكبيرة، يرَ أن عمل د. هند، يؤسس لاتجاهات في نبش وتوثيق التراث البشري، ولا يمكن القول أنها لجأت إلى السجلات التي اعتمدت عليها في قضاء عجلون فقط؛ بسبب الكمّ الكبير من هذه السجلات في محاكم إربد، والسلط، والكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة. وحصلت أبو الشعر على أسماء الأردنيين المشاركين في الحرب العالمية الأولى من أرشيف المحاكم الشرعية، وتحديدًا «الحجج المرفوعة [في المحاكم] لإثبات وفيات الأزواج من العسكريين، وإقرار النفقة أو الطلاق أو السماح للزوجة بالزواج من جديد بعد مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على غياب الزوج في العسكريّة»، لتقدّم أثر مشاركة هؤلاء الرجال على طبيعة الإنتاج في الشمال، والأثر الاجتماعي لغيابهم.

هي دراسات موسّعة، وأول دراسة متسلسلة لتاريخ الأردن عبر أربعة قرون؛ توثق الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لكل أنحاء الأردن في إطار بلاد الشام، واعتمدت على كل المصادر الممكنة، من سجلات عثمانية، وصحافة، وسالنامات، ودفاتر طابو، ودفاتر مالية، وكتب رحلات، ووثائق غربية وغيرها من المصادر، أي إنه تاريخ موسع، حيث تقول: «ثم إن دراساتي أخذت طابع البحث المعمق في مناطق محددة في قصبات وريف الأردن، بدءًا بدراستي لإربد وجوارها، ثم لقرى الحصن والصريح وحوارة وسما الروسان وغيرها من القرى».

وهند، هي البطلة الراقية، بدلالتها على ألم «خضرة» في مجموعتها القصصية، بمسيرتها التي عمدتها بالصمت، وهي بيننا، ولم نتوقف معها، لنفهم ما تريد، فصراخ قلبها مكتوم.

دعوني أقترح حلًّا لكل الجهود:

هند تدعونا الي عمل مؤسسي يجمع ويحمي، ويضبط إيقاع حرية الموثّق، وهي معي تدعو إلى النظر خارج الصندوق.